

نقدُ النُّقدِ الحديثيِّ المتَّجهِ إلى أحاديث صحيح الإمام البخاريِّ دراسة تأصيلية لعلم (نقد النقد الحديثيِّ)

إدريس عبد إبراهيم الجبوري^١

مقدِّمة

إنَّ علم نقد النقد- مصطلحًا- بهذا الاسم هو من فروع علم النقد الأدبي، وفحواه دون لقبه موجودة في غيره من العلوم، كما نراه في (الفقه) فقد صنَّف بكَّار بن قتيبة (ت ٢٧٠هـ) كتاباً ينقُض فيه على الشافعي ردَّه على أبي حنيفة، وفي (الفلسفة) نجدُ "تهافت التهافت"، ولئن تقدَّم تطبيقُ نقد النقد على تسميته في الدرس الحديثي فله في ما حصل في الدرس الأدبي أسوة، فتطبيقه يرجع إلى ما قبل "الوساطة بين المتنبّي وخصومه" لأبي الحسن الجرجاني (ت ٣٦٦هـ)، وقد تأخّرت تسميته- مصطلحًا- إلى ما بعد العقّاد- عرَضًا-، أو عبد العزيز قليقة (١٩٧٥م) وجابر عصفور في "نقاد نجيب محفوظ" (١٩٨١م)- قصداً^٢.

١ ديوان الوقف السُّنّي، العراق.

٢ زرفاوي، نقد النقد مقارنة إبستمولوجية، مجلة الآداب، جامعة الملك سعود م٢٨، ع٢٤، ١٤٣٧هـ، ص٢٠٧.

وهو بهذه المثابة- من نقد النقد في شقّه التطبيقي^٣- في الدرس الحديثي يرى منشورًا في نقداً العلماء وتعقباتهم، وكذلك خصّت به بعض المصنّفات، ومما كان منشورًا قد انتقد أحمد بن حنبل تضعيف ابن معين أحاديث الحجامة للصائم^٤، وانتقد أبو حاتم الرازي تضعيف ابن معين حديثًا لم يجده في كتاب راويه^٥، وأمّا ما كان تصنيفًا مختصًا بهذا الباب فمنه: "بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري" وهو في أحوال الرواة، وكتاب "الأجوبة" لأبي مسعود الدمشقي، وهو في أحوال المرويات، بل هو أخصّ من ذلك، إذ قصّره على نقد الدارقطني أحاديث في "صحيح مسلم"، وعند المحاققة، فإن نقد الدارقطني أحاديث في الصحيحين هو من باب نقد النقد؛ لأنّ عمل الشيخين هو عمل نقدي انتقيا فيه- بمنهج حديثي صارم- أحاديث كتابيهما من مئات ألوف الأحاديث، وجاء الدارقطني فنقد نقدهما ذلك.

وتتناول هذه الدراسة نقد ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) لنقد الدارقطني (ت ٣٨٥)- وغيره أحيانًا- "صحيح البخاري" (ت ٢٥٦) في محاولة لنظم مفردات هذا العلم وسبكها في وحدات مستقلة، فموضوعه: النقد المتّجه إلى صحيح الإمام البخاري إذ هو أهمّ دواوين الحديث، وما ورد في نقد ذلك النقد ورده، واستنباط وحدات جامعة لمفرداته في كلام ابن حجر وغيره أو مما زاده الباحث، وهو قليل.

ومن المعلوم عند الباحثين أنّه ليس من شرط الصحيح ألاّ يورد فيه الموقوفات أو المعلقات أو المعللات، بل إنّ من شرطه ألاّ تساق مساقّ الأصول ممّا يُعدّ تصحيحًا لها^٦، وتضعيف المعللات ليس ممّا ينفرد به أصحاب الصحاح، بل هو المقرّر في مذهب المحدثين كافة، وإنّ أخرجوها في كتبهم، بل إنّ اقتناص الفوائد الحديثية من الأوجه المعلّة- إذا كان لها أصول ثابتة- من نهج العلماء وطرائقهم في العلم، وبذلك يُعلّل ذكر البخاري أحاديث نصّ هو على خروجها عن شرط الصحيح^٧.

٣ المصدر السابق ص ٢٠٤-٢٠٥ و ٢١٢.

٤ أحمد بن حنبل، علل الحديث ومعرفة الرجال ص ٥٧.

٥ ابن أبي حاتم، كتاب العلل برقم: ٣٧٨.

٦ الزّرقي، دراسة لأجوبة ابن حجر على انتقادات الدارقطني على البخاري، مجلة مؤتمر مسند ٢م، ٢٠١٣م، ص ٨٢٠.

٧ المصدر السابق. ومثاله قد أشار إليه وهو عند البخاري، صحيح البخاري ٨ / ٩٤ برقم: ٦٤٤٣.

فالظاهر للعيان أن تناوُل الدارقطنيِّ لنقد أحاديث في "صحيح البخاري" تناوُلٌ موضوعي بلغة عصرنا؛ ذلك أنه ساقَ أحاديث بعضها ممَّا ذكر البخاريُّ نفسه الاختلاف الحاصل بين روايتها^٩، بل قد رجَّح الدارقطني في بعض الأحاديث ما رجَّحه البخاري من أوجه الاختلاف بالنصِّ على ذلك^٩، أو بالإشارة^{١٠}، وهو - فيما يظهر لي - ينتقد الحديث بجملته طُرُقَه، ولو كان الموضوعُ المعلَّج خارجَ طرق الصحيح ووجوه الحديث فيه^{١١}، وأيضاً فإنَّ أكثر النقد كان متجهًا إلى أسانيده - حال وجود الاختلاف - وكانَ الدارقطنيُّ يقول: إنَّ لهذا المتن إسنادهً أصحَّ مما ساقه البخاري له، ثمَّ إنَّ منهج البخاري - في كتابه خصوصاً - كافٍ في الانتصار به لا لهُ^{١٢}، وهو ما عمِلَ عليه هذا البحث بيان مَثَبات منهج البخاري في إخراج الأحاديث التي انتقدت عليه، وسيتبيَّن للقارئ إن شاء الله أساق هذا المنهج ودقَّتُه وإحكامُه، وأن بيان منهج تصنيفه كافٍ في دفع الانتقادات المتجهة إليه.

وتكمن أهمية هذا البحث في:

- كونه يتعلَّق بأوثق كتب السنَّة وهو صمام أمانها (صحيح البخاري).

- تعلُّق نتائج هذا البحث بباب من أدقِّ أبواب النقد الحديثي، وهو باب (العلل).

- كون الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تناوله تناوُلًا جزئيًّا، لا في المادَّة - إذ قد تأتي على الأحاديث المنتقدة جميعاً - لكن في النَّسْق، وهذا البحث يسعى إلى تصنيف جذور الموضوع في وحدات جامعة، وإن اختصَّر في إيراد الأمثلة.

٨ ينظر: الدارقطني، التبَّع - مطبوع مع الإلزامات - ص ٢١٠-٢١٥، الأرقام: ١، ٢، ٣ على سبيل المثال.

٩ ينظر: المصدر السابق (٨، ٢٣، ٤٤، ٤٥) وغيرها، وما في ص ٢٦٩-٢٧٠ برقم: ٣٩، وقد صرَّح بتصويب الوجه الذي أخرجه البخاري في العلل سؤال: ١٢٩٠.

١٠ ينظر: المصدر السابق ص ٢١٨ برقم: ٥.

١١ ينظر: المصدر السابق ص ٢٢١ برقم: ٧.

١٢ الزرقي، دراسة لأجوبة ابن حجر...، مجلة مؤتمري مسند ٢م، ٢٠١٣م، ص ٨٢٠.

وتتلخّص مشكلة البحث في بيان إمكانية ابتكار منهج تأصيلي لنقد النقد الحديثي المتّجه إلى "صحيح البخاري" يلمُّ شعثَ الموضوع المنتور في إجابات ابن حجر على نقد الدارقطني وغيره أحاديث في "صحيح البخاري".

وأما أهداف البحث فهي الوصول إلى تأصيل منهج متكامل في نقد الإعلاّلات المتّجهة إلى بعض أحاديث البخاري، وبيان مَنزَع هذا التّأصيل ومادّته، وفروعه، ثمّ التوصية بتعميم هذا المنهج على مفردات الرواية في الدرس الحديثي خارج الصحيحين بغية تنسيق الجهود في الدفاع عن السُّنّة مجتمعةً.

ومن هنا ستكون حدود البحث هي نقدُ الدارقطني - وغيره^{١٣} - أحاديث في "صحيح البخاري"، وإجابات ابن حجر عنها، مع الزيادة في إيضاحها متى لزم الأمر.

وقد سلّك هذا البحثُ المنهجَ التحليلي النقدي، بعد جمع مادّته، وتحليلها إلى الوحدات النقدية الواردة في خطة البحث، وسبكها في قالب منهجي يُرشد سالك السبيل في تتبّع النقد الحديثي الوارد على "صحيح البخاري" من الدارقطني أو غيره، بأسلوب حديثي معمّق، واعتماد نقد ابن حجر لذلك النقد أساساً للبحث.

شرح عنوان البحث: إنَّ تبيّن معناه يتأتّى من معرفة مفهوم (النقد)، فالنقد هو على أصله اللغوي: يدلُّ على إبراز شيء وبروزه، ومنه نقد الدرهم، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك^{١٤}.

ويكون (نقد النقد) إعمال قواعد النقد نفسها التي انتقدت النصوص وتسلطها على الأقوال الناقدة، للكشف عن مطابقتها للواقع من عدمها، ويكاد يطابق ما أُورد في التعريف الاصطلاحي لنقد النقد الأدبي: "نشاط معرفي ينصرف إلى مراجعة الأقوال النقدية، كاشفاً سلامة مبادئها النظرية، وأدواتها التحليلية، وإجراءاتها التفسيرية"^{١٥}.

١٣ بلغ تعداد الأحاديث التي انتقدها غير الدارقطني مما أجاب عنه العسقلاني في هدى الساري (١٨) حديثاً من مجموع (١١٠) أحاديث. الزرقي، دراسة لأجوبة ابن حجر على انتقادات الدارقطني على البخاري، مجلة مؤتمر مسند ٢م، ٢٠١٣م، ص ٨١٦.

١٤ ابن فارس، مقاييس اللغة ٢/ ٥٧٧.

١٥ الدغموي، نقد النقد وتنظير النقد العربي ص ١١٧.

الدراسات السابقة:

بدأ ابن حجر بذكر وحدات نقد النقد^{١٦}، لكنه دمج ما اختاره منها ضمن سياق وحدات النقد، فكانت تبعاً لها، ولم يجعل لها نظاماً، بل فرّقها على وحدات النقد، وقد يكرّر وحدةً من وحدات نقد النقد في أكثر من وحدة من وحدات النقد (مثل إمكان الجمع)، الذي يتوزّع على فقرات راجعة إلى الاختلاف بالنقص والزيادة، أو الإبدال في الصحابي أو من دونه، أو التفرد من الثقة أو من دونه، أو الوهم، أو تغيير بعض الألفاظ.

وقد تناولت موضوع نقد الدارقطني^{١٧} للبخاري وجوابات ابن حجر عن ذلك النقد دراساتٌ مختلفة المنحى من حيث تناولها، ومن أعمقها: دراسة الدكتور عادل الزُرقي "دراسة لأجوبة الحافظ ابن حجر على انتقادات الدارقطني على البخاري"، وهو وإن جعل دراسته بياناً موجزاً لمنهج البخاري العام في تخريجه تلك الأحاديث المنتقدة^{١٨} وقرّر أنّ منهج البخاري كافٍ للانتصار به لاله^{١٩}، لكنه - من ناحيةٍ أخرى - اعتنى في دراسته بجمع وحدات النقد، وليس نقد النقد، وعمد إلى استنباط منهج ابن حجر في الإجابة، فكان ممّا انتهى إليه: تقسيم وحدات النقد إلى ما تقدّم ذكره بسياق آخر^{٢٠}.

وانفصل إليّ كون علل الأحاديث جميعاً علل إسنادية، خلا (١١) حديثاً عللها متنيّة، وأن الأحاديث المنتقدة جميعاً الصواب فيها مع البخاري، عدا أحاديث يسيرة^{٢١}، ثم أعاد تقسيم الأحاديث المنتقدة بحسب (وحدات النقد) كما تقدّم منه في أوّل البحث^{٢٢}.

١٦ العسقلاني، هدى = هدي الساري ٢/ ٩٢٥-٩٢٧.

١٧ تناولت مصنّفات ودراسات أخرى نقد الدارقطني أحاديث صحيح مسلم، مثل "الأجوبة" لأبي مسعود الدمشقي، و"بين الإمامين مسلم والدارقطني" للدكتور ربيع المدخلي، غير أنّها ليست من موضوع هذه الدراسة التي اقتصر على نقد نقده "صحيح البخاري".

١٨ الزُرقي، دراسة لأجوبة ابن حجر، مجلة مؤتمر مسند ٢، ٢٠١٣، ص ٨١٦.

١٩ المصدر السابق ص ٨٢٠.

٢٠ المصدر السابق ص ٨٢٥-٨٢٦.

٢١ وأوضح الدكتور عادل الزُرقي كون الصواب فيها مع البخاري أيضاً، وذلك من حيث منهج تصنيف الصحيح، حيث أوردتها خارج الأصول في المتابعات والشواهد، أو أخرج الصواب من الأوجه معهما في الصحيح، وأخرجها البيان العلة ومعرفة الصواب.

٢٢ المصدر السابق ص ٨٢٦.

وهو وإن تناول نقد النقد المتَّجه إلى "صحيح البخاري" غير أن دراسته لم تكن تأصيلية تجمع أبواب الموضوع في وحدات بيّنة، وقد اعتنى بوحديات النقد لا وحدات نقد النقد، والذي تناوله من وحدات النقد سهل الجمع والتمييز، والذي تركه - وهو وحدات نقد النقد - يحتاج نظرًا أعمق في ردّ بعضه إلى بعض، وتأصيله في وحدات متّسقة تُرشد من أراد الدفاع عن البخاري سبيل ذلك من خلال منهجه في التصنيف، وهو موضوع هذه الدراسة.

وتناول موضوع (نقد النقد) الدكتور محمد أنس سرميني، وسماه "درء العلل"^{٢٣}، وتعاطاه تعاطياً عاماً - رغم أنه خصّه بإجابات ابن حجر في "هدى الساري" -، ولم يقصّر النظر في نظم الإجابات في سلك منهج البخاري في التصنيف وبيان كفايته لدفع الإيرادات التي أوردتها الدارقطني وغيره، وقال إنه يُعتمد فيه على قواعد الإعلال نفسها في ردّ العلل.

ومع نصّه على أن مادّته أو غالبها من جوابات ابن حجر عن نقد الدارقطني إلا أن تأصيله اتخذ منحىً عمومياً شمل درء العلل في الدرس الحديثي مطلقاً، دون اختصاص لـ "صحيح البخاري"، وقد فاتّه بعض وحدات نقد النقد، ودمج بعضاً منها في بعض.

فجاءت هذه الدراسة متممةً للجهود السابقة في باب الدفاع الحديثي المنهجي عن اجتهادات الإمام البخاري ومنهجه التصنيفي في جامعهِ الصحيح، ولا يفوتني التنبيه على أن بعض الأمثلة يمكن إدراجه في أكثر من وحدة من وحدات نقد النقد؛ فطبيعة البحوث الناقدة أكثر مرونة من غيرها وأشد استعصاءً على التطبيع مع القوالب.

وقد انقسم البحث إلى مقدمة وتسعة مباحث، انتظمت وحدات نقد النقد التي اقترحتها هذه الدراسة، ومرجعها إلى: التراجم، والانتقاء، والتبعية، والجمع، وبيان الاختلاف، والاختيار، والاختصار، والسياق، والتصريح بالسماع، وهي:

٢٣ سرميني، منهج المحدثين في درء العلل، مجلة جامعة مرمرة للإلهيات، ع٤٧، ٢٠١٤م، ص١٤٠ وما بعدها.

- ١) نقد النقد ببيان موجب الترجمة للباب.
- ٢) نقد النقد بمنهج الانتقاء.
- ٣) نقد النقد بالإخراج الثانوي على سبيل التبعية.
- ٤) نقد النقد بإمكان الجمع بين الوجهين المختلفين في الظاهر، والإخراج على احتمال صحة الوجهين فيما لا يحتمل الجمع.
- ٥) نقد النقد بمنهج السياق لبيان الاختلاف أو الإشارة إلى العلة.
- ٦) نقد النقد ببيان الاختيار العام في مذهب المصنّف والترجيح الخاص في الحديث المعين محلّ البحث.
- ٧) نقد النقد ببيان منهج البخاري في اختصار الحديث المتقد.
- ٨) نقد النقد فيما ادّعي فيه الانقطاع ومذهب البخاري أنّ الراوي أخذه من شيخه المذكور في سياق متن الحديث وقصّته.
- ٩) نقد النقد بالانقطاع بورود الحديث بالتصريح بالسماع.

١. نقد النقد المتجه إلى صحيح البخاري بيان موجب الترجمة للباب

معلوم عند المشتغلين بالحديث أنّ الإمام البخاري له في تراجم الأبواب أغراضٌ فقهيةٌ ونقديةٌ، وما يهَمُّنا هنا هو المقاصد النقدية، والمتعلّق منها بنقد النقد مقصدان:

١.١. المقصد الأوّل:

الإعراض عن ذكر طرفٍ من اللفظ المتقد في ترجمة الباب، ومثاله: أخبرنا عبد الله بن يوسف، حدثنا الليث، حدثني ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقول: "من ابتاع نخلاً بعد أن تُؤبَرَ فثمرتها للبائع، إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبداً وله مال فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع"^{٢٤}.

وعن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر في العبد.

انتقده الدارقطني بوقف طرف ذكر العبد على عمر، ونقل قول النسائي: "سالم أجل في القلب، والقول قول نافع"^{٢٥}.

وأجاب عنه ابن حجر بكونه أخرجه على الوجهين، ومقصوده منه الاحتجاج بقصة النخل المؤبرة، وهي مرفوعة بلا خلاف، بدليل أنه أخرجها في أبواب المزارعة (يعني: لا في أبواب تتعلّق بالريق)^{٢٦}، وأما قصة العبد فأخرجها على سبيل التبع^{٢٧}، وبين ما فيها من الاختلاف (يعني بين نافع وسالم في رفع ذكر العبد ووقفه على عمر) فلا اعتراض عليه^{٢٨}.

وإشارته إلى الخلاف وترجيحه ووقف ذكر العبد وردت في الحديث نفسه، وهو ما ذكرته في بداية الكلام.

٢. ١. المقصد الثاني:

وهو في الترجمة للباب بلفظ حديث أو بعض حديث مما ليس على شرطه، ضعيفاً كان أو صحيحاً ممّا لا يرتقي إلى شرطه، وهذا ممّا قد يترجم به البخاري^{٢٩}، فقد عقّد في صحيحه باباً ترجم له بلفظ حديث ليس على شرطه، هو: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة: لله

٢٤ البخاري، صحيح البخاري ٣ / ١١٥ برقم: ٢٣٧٩.

٢٥ الدارقطني، التبع ص ٤٥٠ برقم: ١٤٥.

٢٦ وقد وُفق ابن حجر إلى هذه الإجابة المحكمة، فالحديث أخرجه البخاري في أبواب: (من باع نخلاً قد أُبُرت، أو أرضاً مزروعة أو بإجارة) البخاري، صحيح البخاري ٣ / ٧٨. (الرجل يكون له ممرٌّ أو شرب في حائط أو في نخل) البخاري، صحيح البخاري ٣ / ١١٤. (إذا باع نخلاً قد أُبُرت ولم يشترط الثمرة) البخاري، صحيح البخاري ٣ / ١٨٩.

٢٧ وبهذا يمكن إدراجه في وحدة أخرى هي: وحدة نقد النقد بالإخراج الثانوي على سبيل التبعية، وهي الوحدة الثالثة.

٢٨ العسقلاني، هدى = هدي الساري ٢ / ٩٥٤.

٢٩ الندوي، الأبواب والتراجم لصحيح البخاري ١ / ١٢٤-١٢٥.

ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم^{٣٠}، وهو في صحيح مسلم، بل قد يترجم بلفظ حديث فيه ضعف، مثل (باب ستره الإمام ستره من خلفه)^{٣١}، وساق تحته أحاديث بمعناه^{٣٢}، والحديث بلفظ ترجمة الباب عند الطبراني في "المعجم الأوسط"^{٣٣}.

هذا بلفظ الحديث كُله، أمّا ما كان من الترجمة ببعض لفظ الحديث ممّا يناله الانتقاد، فمنه ما يكون من زيادة الثقة:

كما في زيادة محمد بن مطرف أبي غسان: "إنما الأعمال بخواتيمها"، ولفظ: "الأعمال بالخواتيم" في حديث المقاتل الذي قتل نفسه في غزوة خيبر، وقد ترجم له البخاري ببعض لفظه - وهي زيادة أبي غسان -: (باب: الأعمال بالخواتيم، وما يخاف منها) و(باب العمل بالخواتيم)، وقدم عليه في الموضوع الثاني حديث أبي هريرة في مقاتل خيبر الذي قتل نفسه^{٣٤}، مع كونه ليس فيه نص لفظ الترجمة! وإنما هو بمعناها.

والذي انتقد منه: هذه الزيادة، انتقدها الدارقطني بتفرد أبي غسان محمد بن مطرف بها دون غيره ممن روى هذا الحديث عن أبي حازم، وهم: عبد العزيز بن أبي حازم، ويعقوب بن عبد الرحمن، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي^{٣٥}.

٣٠ البخاري، صحيح البخاري ١/ ٢١، والبخاري من أعلم الناس بهذا الحديث، وقد نقد طرقة نقداً محكماً في التاريخ الكبير ٦/ ٤٥٩ والتاريخ الأوسط ٢/ ٣٥-٣٦.

٣١ المصدر السابق ١/ ١٠٥، وكذلك فعل أبو داود، السنن ١/ ١٨٨.

٣٢ المصدر السابق ١/ ١٠٥-١٠٦ برقم: ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥.

٣٣ الطبراني، المعجم الأوسط ١/ ١٤٧ برقم: ٤٦٥. وقال: "لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا سويد (يعني بن عبد العزيز)، تفرد به الربيع" وسويد ضعيف، كما في تقريب التهذيب ١/ ٢٦٠ برقم: ٢٦٩٢.

٣٤ البخاري، صحيح البخاري ٨/ ١٢٤ برقم: ٦٦٠٦.

٣٥ الدارقطني، التبصّر ص ٣٢٥ برقم: ٧٠. ويمكن أن يقال: إن أبا غسان - كما هو عند العسقلاني في تقريب التهذيب ١/ ٥٠٧ برقم: ٦٣٠٥ - أعلى درجة في الثقة ممن خالفه، كما يظهر من تراجمهم، غير أنهم جماعة وهو واحد. والله تعالى أعلم. وعبد العزيز بن أبي حازم - كما في تقريب التهذيب ١/ ٣٥٦ برقم: ٤٠٨٨ -: "صدوق فقيه"، ويعقوب بن عبد الرحمن وإن كان ثقة إلا أنه قد جاء عند الباجي في التعديل والتجريح ٣/ ١٢٤٩: "قال علي بن المديني: ليس بشيء". وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي - كما في تقريب التهذيب ١/ ٢٣٨ برقم: ٢٣٥٠ - "صدوق له أوهام، وأفرط بن حبان في تضعيفه".

فإذا كان البخاري قد يترجم بلفظ حديث ضعيف؛ فإنه كذلك قد يترجم بزيادة لا يُصحِّحها يرى أنها أبلغ في الدلالة على ترجمة الباب، وإن الأحاديث التي يصحِّحها في الباب تتضمَّن معناها.

وأبلغ منه في الدلالة ما كان من زيادة من دون الثقة، ومنه: ما زاده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار في حديث سهل بن سعد؛ لأنَّ عبد الرحمن متكلم فيه^{٣٦}، وقد زاد في الحديث لفظاً ترجم البخاري الباب بها، وهي: "رباطُ يوم في سبيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وما عَلَيْهَا"^{٣٧}، ترجم بها ل (باب فضل رباط يوم في سبيل الله)^{٣٨}، وقد كان يمكن نقل هذا المثل إلى المبحث الثالث (مبحث الانتقاء)، غير أنه يمكن أن يقال: إن هذه الزيادة ممَّا لم يصحِّحه البخاري^{٣٩}، إلاَّ أنَّها أخصر لفظاً وأبينُّ دلالةً على مُجمل لفظ الحديث، فاختار البخاري أن يُترجم للباب الذي سيق فيه الحديث بها، كما قد يختار أن يترجم بلفظ حديث ضعيف هو أبلغ في الدلالة على مقصده ويسوق تحت الترجمة أحاديث صحاحاً بمعناه^{٤٠}، ثمَّ إنَّها في موضوع الفضائل، وهي ممَّا لا يُشدَّد فيه. والله أعلم.

٢. نقد النقد بمنهج الانتقاء

إنَّه من غير الممكن في منهج النقد الحديثي التعاطي مع أحاديث الرواة الذين ينزلون عن شرط الصحيح تعاطياً رياضياً، فيُدَّهَبُ إلى تضعيف أحاديثهم جملةً واحدة، فهذا غير متسق مع تطبيقات نُقاد الحديث الأوَّلين، فإنَّهم يتعاطونها تعاطياً قضائياً، فيُعملون القرائن في قبولها أو قبول طرفٍ منها ممَّا رأوا أنَّ قرائن الصَّحَّة قد شدَّت أزره، وكما أنَّهم قد يُعلون حديث الثقة الضابط لترجيح القرائن خطأً، فهم أنفسهم قد يُصحِّحون حديث من دونه لتوفر القرائن على ضبطهم هذا الحديث المعين أو طرفاً منه، وقد كان

٣٦ ينظر: المُزَي، تهذيب الكمال ١٧/٢٠٨-٢٠٩.

٣٧ البخاري، صحيح البخاري ٤/٣٥ برقم: ٢٨٩٢.

٣٨ وقد احتجَّ البخاري بعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، وذكر العسقلاني في هدى الساري ٢/١١١٠ أن يحيى القطان قد روى عنه، ومعلوم تشدُّد القطان وشدة انتقائه.

٣٩ وحين أخرجه تلميذه الترمذي في جامعه ٤/١٨٨ برقم: ١٦٦٤، لم يصحِّحه بل لم يحسِّنه!

٤٠ ويمكن إدراج حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار في وحدة الانتقاء.

للبخاري منهج قويوم في ترك حديث مَنْ لم يتميِّز صحيح حديثه من ضعيفه ممَّن هم دون الثقات، فهو يقول في زمعة بن صالح: "ذاهب الحديث لا يُدرى صحيح حديثه من سقيم، أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثلاً هذا فأنا لا أروي عنه"^{٤١}، وقال مثل ذلك في غيره^{٤٢}، وليس هذا نهجاً وحده، بل هو نهج نقاد سبقوه كان يميِّزون صحيح حديث الراوي من سقيمته ثقةً، كان أو دون الثقة^{٤٣}، وكذلك بعض من بعده^{٤٤}.

وقد قال أحد الباحثين معللاً إخراج البخاري متابعت لرواة ضَعُفُوا في بعض مشايخهم عمَّن ضَعُفُوا فيهم في صحيحه، بكونه أراد بيان أن الراوي متى تحقَّق ضبطه للحديث شَمِلَ حديثه هذا اسمُ الصَّحَّةِ^{٤٥}.

وممَّن انتقى البخاري من حديثهم: إسماعيل بن أبي أويس، فأخرج له البخاري ما عَلِمَهُ قد ضَبَطَهُ بعد أن أخرج إسماعيل له أصوله وَعَلَّمَ له البخاري على ما يصحُّ له منها ليحدِّث به ويترك ما سواه^{٤٦}.

وممَّا انتقده الدارقطني من مرويات ابن أبي أويس في "صحيح البخاري":

حدثنا إسماعيل، حدثنا أخي عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يَلْقَى إِبْرَاهِيمَ أَبَاهُ، فيقول: يا رب! إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ. فيقولُ اللهُ: (إِنِّي حَرَمْتُ الْجَنَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ)"^{٤٧}.

-
- ٤١ الترمذي، العلل الكبير ص ٣٨٩.
- ٤٢ ينظر: الترمذي، العلل الكبير: أيوب بن عتبة ص ٣٥، وابن أبي ليلى ص ٣٩٢، وأبو معشر المدني نجيح ص ٣٩٤. وينظر: البخاري، التاريخ الأوسط ٢ / ١٩٥.
- ٤٣ البخاري، صحيح البخاري ٩ / ١٥٤ في نصِّ لعلي بن المدني، ولعلَّ البخاريَّ تعلَّم هذا الشأن منه.
- ٤٤ ابن حبان، المجروحين ٢ / ٢١٨.
- ٤٥ أبو سمحة، منزلة الحديث الضعيف ظاهراً المنجبر حكماً وقرائن جبره، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية/ جامعة آل البيت، ٢٠١٠م، ص ١٥. وكما هو متمثِّل في رواية سفيان بن حسين عن الزهري.
- ٤٦ العسقلاني، هدى الساري ٢ / ١٠٢٣، وبالغ فقال: "وعلى هذا لا يُجْتَبُ بشيء من حديثه غير ما في "الصحيح" من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه".
- ٤٧ البخاري، صحيح البخاري ٦ / ١١١ برقم: ٤٧٦٩.

انتقده الدارقطني بما علّقه البخاري قبله من طريق إبراهيم بن طهمان، وفي إسناده زيادة أبي سعيد المقبري بين سعيد وأبي هريرة^{٤٨}. وقد أجاب عنه ابن حجر^{٤٩}.

وكذلك الشأن في أبي بن عباس بن سهل بن سعد، وحاله لم تكن خافية على البخاري^{٥٠}، وقد أخرج له حديثاً واحداً في غير الأحكام، في أمرٍ اختصت به عائلته، وهو مدعاة للفخر - "في حائطنا" - فلا يبعد أن يضبطه، وهو من روايته عن آبائه^{٥١} فإسناده يسهل عليه حفظه، وليس قولاً بل هو حكاية، وهي حكاية قصيرة، ثم إن أبا وإن ضعفه الدارقطني في موضع^{٥٢}، فقد نُقل عنه تقويته^{٥٣}، وحديثه عند البخاري:

حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر، حدثنا معن بن عيسى، حدثنا أبي بن عباس بن سهل، عن أبيه، عن جده، قال: "كان للنبي صلى الله عليه وسلم في حائطنا فرس يُقال له: اللخيف"، قال أبو عبد الله: وقال بعضهم: اللخيف^{٥٤}.

وقد يكون خرجه لتصويب اسم الفرس، وهو من فوائد إخراج المعلّات^{٥٥}، ثم إن البخاري يرويه عن ابن المدني وهو ضليع في معرفة العلل والبصر بمواطن الغلط، وأمّا ما قيل من متابعة أخيه عبد المهيمن، فمتابعته لا قيمة لها، لحال عبد المهيمن^{٥٦}، وإن كان ممّا يُستأنس به أن لأهل هذا البيت عناية بأفراس النبي ﷺ^{٥٧}.

-
- ٤٨ الدارقطني، التتبع ص ٢٣٣ برقم: ١٦.
- ٤٩ العسقلاني، فتح الباري ٨/ ٤٩٩.
- ٥٠ نقل العسقلاني في تهذيب التهذيب ١/ ١٦٣ أن البخاري قال فيه: "ليس بالقوي".
- ٥١ أبو سمحة، منزلة الحديث الضعيف ظاهراً المنجبر حكماً وقرائن جبره، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية/ جامعة آل البيت، ٢٠١٠م، ص ٢٦.
- ٥٢ الدارقطني، التتبع ص ٣٢٨ برقم: ٧٣.
- ٥٣ الذهبي، ذكر من تكلم فيه وهو موثق ص ٣٤ برقم: ١٢.
- ٥٤ البخاري، صحيح البخاري ٤/ ٢٩ برقم: ٢٨٥٥.
- ٥٥ الزُّرقي، دراسة لأجوبة ابن حجر ص ٨١٨.
- ٥٦ المزي، تهذيب الكمال ١٨/ ٤٤٠-٤٤١.
- ٥٧ ويبقى الإشكال قائماً في قضية إخراج بعض الأحاديث، ومنها: حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، وبعد أن حاول ابن حجر ردّ النقد بما استطاع، قال في هدى الساري ٢/ ٩٨٦: "وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولا

٣. نقد النقد بالإخراج الثانوي على سبيل التبعية

من المعلوم انقسامُ أحاديث "صحيح البخاري" إلى أحاديث أصول، وأحاديث متابعاتٍ وشواهدٍ ومعلقات، وقد بينَ أهل العلم أنه يُتسمَح في التتابع ما لا يتسمَح في الأصول، فيكون الاعتماد على الأصول لا على غيرها^{٥٨}، فيمكن بموجب هذه الوحدة نقد النقد بكون الحديث موضع النقد وارداً مورد التبع لا الأصالة.

ومن أمثله عند البخاري:

حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن، عن عروة، عن زينب، عن أم سلمة رضي الله عنها: شكوتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ح)؛ وحدثني محمد بن حرب، حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكرياء الغساني، عن هشام، عن عروة، عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم -: أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال وهو بمكة، وأراد الخروج، ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت، وأرادت الخروج، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا أُقيمت صلاةُ الصُّبحِ فَطوفي على بعيرك والنَّاسُ يُصَلُّونَ". فَفَعَلْتَ ذَلِكَ، فلم تُصَلِّ حتى خَرَجْتَ.^{٥٩}

فانتقده الدارقطني وقال: "وهذا مرسل، ووصله حفص بن غياث، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أم سلمة"^{٦٠}.

بد للجواد من كبوة والله المستعان"، والذي أراه أنه يمكن الجواب عنه بمراعاة صيغة الأداء التي ساقه البخاري بها بين ابن جريج وعطاء الخراساني، فقد جاءت بلفظ: "وقال عطاء"، فكأنها انتزعت من سياق ما، وكذلك فإنَّه معروف عند أهل الحديث قيمة صيغة (قال) الصادرة عن ابن جريج، والحديثان بعدُهما في صورة الموقف على ابن عباس، وعلى هذا فيمكن إدراجها في الوحدة الثالثة في الإخراج على سبيل التبع لا على وجه الأصالة، خاصَّة وأنَّ الثاني منهما فيه شبه النصِّ على التبعية، ففيه: "ثم ذكر من أهل العهد مثل حديث مجاهد"، وأنه علَّق بعده تعليقاً جلياً فقال: "وقال عطاء...". هكذا دون إسناد، ولعلَّه نبَّه بذلك على تعليق السابق. والله تعالى أعلم.

٥٨ ينظر: العسقلاني، هدى الساري ٢/ ١٠٠٢.

٥٩ البخاري، صحيح البخاري ٢/ ١٥٤ برقم: ١٦٢٦.

٦٠ الدارقطني، التبع ص ٣٨٦ برقم: ١٠٧.

وقد أجاب ابن حجر عنه بأنَّ البخاري قد قرَّنه بالوجه الصواب، وقد حكى الخلافَ فيه على عروة كعادته. يعني: عادة البخاري في حكاية الخلاف على الرواة^{٦١}.

ومثله كثير في "صحيح البخاري"^{٦٢}.

٤. نقد النقد بإمكان الجمع بين الوجهين المختلفين في الظاهر، وكذلك الإخراج على احتمال صحة الوجهين حين لا يتهيأ الجمع

قال الذهبي: "وإن تساوى العدد، واختلف الحافظان، ولم يترجح الحكم لأحدهما على الآخر: فهذا الضرب يسوق البخاري ومسلم الوجهين [منه]^{٦٣} في كتابيهما. وبالأولى سَوْقُهما لِمَا اختلفا في لفظه إذا أمكنَ جَمْعُ معناه"^{٦٤}.

ومن أمثله: أنَّ الدارقطنيَّ انتقد حديث الأعمش عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس، في قصة القبرين، بأنَّ منصوراً قد رواه بإسقاط طاوس^{٦٥}، والحديث في أكثر من موضع من "صحيح البخاري"^{٦٦}، وقد أخرج البخاري حديث منصور أيضاً^{٦٧}.

وهنا زاد الأعمش رجلاً، والأعمش مدلسٌ، فكان الأيسرُ عليه إسقاطُ واسطةٍ من وسائل الحديث، فكان ذكرُ طاوسٍ قرينةً على ضبطِ الأعمش وتجويده، وأما رواية منصور فإنَّ مجاهدًا قد ثبت سماعُهُ من ابن عباس وليس بمدلسٍ، فيصحُّ الوجهان معاً، وقد أخرجهما البخاري على ذلك، وبنحو هذا أجاب ابن حجر^{٦٨}.

-
- ٦١ العسقلاني، هدى الساري ٢/٩٤٨-٩٤٩.
- ٦٢ البخاري، صحيح البخاري ٦/٤٠-٤١ برقم: ٤٥٦٨. وقد ساقه البخاري تبعاً لحديث أبي سعيد الخدري في ٦/٤٠ برقم: ٤٥٦٧، وانتقده الدارقطني في التبَّع ص ٥٢٥-٥٢٦ برقم: ١٩٤.
- ٦٣ زيادة من عند المحقق! ولعلَّه قد سقطت هاء من (يسوق).
- ٦٤ الذهبي، الموقظة ص ٥٢.
- ٦٥ الدارقطني، التبَّع ص ٥٢٩ برقم: ١٩٥.
- ٦٦ البخاري، صحيح البخاري ١/٥٣-٥٤ برقم: ٢١٨، ٢/٩٥-٩٦ برقم: ١٣٦١، و٨/١٧ برقم: ٦٠٥٢. وغيرها.
- ٦٧ المصدر السابق ١/٥٣ برقم: ٢١٦، و٨/١٧ برقم: ٦٠٥٥.
- ٦٨ العسقلاني، هدى الساري ٢/٩٣١. ومنه أيضاً ما في صحيح البخاري ٤/١٤٠ برقم:

وأما ما كان على سبيل الاحتمال، فمنه ما جاء في "صحيح البخاري":
حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا عبيد الله، قال: حدثني
سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه: قيل، يا رسول الله:
مَنْ أكرمُ الناس؟ قال: "أَتْقَاهُمْ". فقالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: "فَيُؤَسَفُ
نَبِيُّ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ خَلِيلِ اللَّهِ". قالوا: ليس عن هذا نسألك،
قال: "فَعَنَ مَعَادِنَ الْعَرَبِ تَسْأَلُونَ؟ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ
إِذَا فَفَّهُوا". قال أبو أسامة ومعتز: عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن
النبي ﷺ^{٦٩}. يعني: دون ذكر أبي سعيد المقبري في إسناده.

وأسند حديثي أبي أسامة^{٧٠} ومعتز^{٧١}، وكرّر حديث يحيى بن سعيد^{٧٢}،
فهو عنده على احتمال سماع سعيد بن أبي سعيد من أبي هريرة بواسطة أبيه،
ثم سماعه من أبي هريرة مباشرة، ولعل مسلماً رجح الزائد من الإسنادين
فأخرجه في صحيحه^{٧٣}.

٥. نقد النقد بمنهج السياق لبيان الاختلاف أو الإشارة إلى العلة

موضوع "صحيح البخاري": أصح الصحيح، لكنه قد يُخرج المَعْلَّ
لأغراض فرعية منها: تدعيم تصحيح الحديث الذي رجحه من الخلاف
الدائر على رواته، وقد يصرّح بذلك الترجيح وهو قليل، وقد يشير إشارةً
وهو أغلب فعله^{٧٤}، وقد يحتج بما لم تنله العلة من الحديث، وقد ذكر بعض
الباحثين في دراسته منهج البخاري أن قسمًا من الأحاديث التي انتقدها

٣٣٥٣، وقد انتقده الدارقطني في التتبع ص ٢٢٥ برقم: ١٠، وله جواب مشابه في التتبع
ص ٢٢٣-٢٢٤ برقم: ٩، وقد أجاب عنه ابن حجر في هدى الساري ٢/٩٦٣.

٦٩ البخاري، صحيح البخاري ٤/ ١٤٠ برقم: ٣٣٥٣.

٧٠ المصدر السابق ٤/ ١٤٩ برقم: ٣٣٨٣.

٧١ المصدر السابق ٤/ ١٤٧ برقم: ٣٣٧٤.

٧٢ المصدر السابق ٤/ ١٧٨ برقم: ٣٤٩٠.

٧٣ مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم ٤/ ١٨٤٦ برقم: ٢٣٧٨. وينظر لهذا الحديث
وتصحيح إسناده: العلائي، جامع التحصيل ص ١٣٥. ورغم أن الدارقطني انتقده في
التتبع فقد رجحه في العلل ٨/ ١٣٥ فقال بعد سياق الاختلاف: "والقول قول يحيى
بن سعيد"، ولا مانع من تصويب الوجهين. والله أعلم.

٧٤ ومن ذلك ما عند البخاري، صحيح البخاري ٢/ ٢٣ برقم: ٩٨٦.

الدارقطني ممّا قد أورده البخاري - ومسلم - على سبيل التّبَع وبيان العلة^{٧٥}، وفي نظري أنّه لا ينبغي التّوسّع في هذا الباب حتى يوجد النصُّ أو دلالة القرينة القوية على كونه مراداً للبخاري إعلال ذلك الوجه بعينه، وإلا فالأصل أنّ الوارد في الصحيح مرادٌ تصحيحه.

ومن أمثله عند البخاري:

حدثنا محمد بن عبد الرحيم، حدثنا معاوية بن عمرو، حدثنا زائدة، عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: جاء رجلٌ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله! إنَّ أمِّي ماتت وعليها صومٌ شهرٍ، أفأقضيها عنها؟ قال: "نعم"، قال: "فدينُ الله أحقُّ أن يُقضى".

قال سليمان: فقال الحكم وسلمة - ونحن جميعاً جلوس حين حدّث مسلم بهذا الحديث - قالاً: سمعنا مجاهداً يذكر هذا عن ابن عباس، ويذكر عن أبي خالد: حدثنا الأعمش عن الحكم ومسلم البطين وسلمة ابن كهيل، عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد، عن ابن عباس: قالت امرأةٌ للنبي ﷺ: إنَّ أختي ماتت، وقال يحيى وأبو معاوية: حدثنا الأعمش عن مسلم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: قالت امرأةٌ للنبي صلى الله عليه وسلم: إنَّ أمي ماتت... وقال عبيد الله عن زيد بن أبي أنيسة، عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: قالت امرأةٌ للنبي صلى الله عليه وسلم: إنَّ أمي ماتت وعليها صومٌ نذر... وقال أبو حريز: حدثنا عكرمة عن ابن عباس: قالت امرأةٌ للنبي صلى الله عليه وسلم: ماتت أمي وعليها صوم خمسة عشر يوماً^{٧٦}.

٧٥ كافي، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها من خلال الجامع الصحيح ص ٢٢١-٢٢٢.

٧٦ البخاري، صحيح البخاري ٣/ ٣٥-٣٦ برقم: ١٩٥٣.

وقد انتقده الدارقطني بكون الحكم وسلمة يرويانه من طريق أخرى ويجعلانه من طريق مجاهد عن ابن عباس، لا عن سعيد^{٧٧}، وقد أجاب ابن حجر بأن البخاري علق الوجه المَعْلُ بصيغة تَدُلُّ على وهمه فيه^{٧٨}. والصيغة هي صيغة التمريض، فإن البخاري قال: "ويذكر عن أبي خالد".

وقد يحكي البخاري الخلاف ولا يضرُّ هذا الحديث، ومن أمثله ما تقدّم سياقه في المبحث الثالث في طواف أمّ المؤمنين أمّ سلمة رضي الله عنها، ومنه أيضًا رواية البخاري:

حدثنا أزهر بن جميل، حدثنا عبد الوهاب الثقفي، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس، أنّ امرأةً ثابت بن قيس أتت النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله! ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خُلُقٍ ولا دين، ولكنني أكره الكُفْرَ في الإسلام. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أتردّين عليه حديثه؟" قالت: نعم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اقبل الحديثَ وطلّقها تطلقه". قال أبو عبد الله: لا يتابع فيه عن ابن عباس^{٧٩}.

وهو ما شرحه ابن حجر بأن أزهر بن جميل ليس له عند البخاري غير هذا الحديث، وأنه لم يتابع على وصله بذكر ابن عباس رضي الله عنهما، وأنّ الحديث ثابت موصولاً لكن من طريق أخرى^{٨٠}.

٦. نقد النقد ببيان الاختيار العام في مذهب المصنّف، والاختيار الخاص في الحديث أو الراوي محل النقد

قد وجّه الدارقطني النقد إلى أحاديث ممّا أخرجه البخاري كانت ممّا خالف فيه الدارقطني الاختيار العام في مذهب البخاري، فالبخاري مثلاً يصحّح سماع الحسن البصري من أبي بكرة رضي الله عنه، والدارقطني

٧٧ الدارقطني، التتبع ص ٥٣٠-٥٣١، برقم: ١٩٦.

٧٨ العسقلاني، هدى الساري ٢/ ٩٥٠.

٧٩ البخاري، صحيح البخاري ٧/ ٤٦-٤٧، برقم: ٥٢٧٣.

٨٠ العسقلاني، فتح الباري ٩/ ٤٠١.

يرى تلك الترجمة غير متصلة، ففي هذا الموضوع يكفي في نقده أن يقال: إنَّ هذا الاختيار هو ما ترجَّح لدى البخاري، وقد ذكر البخاري دليلاً على ثبوت السماع^{٨١}، وذكر ابن حجر حُجَّتَه عليه^{٨٢}.

ومنه كذلك ما ذهب إليه البخاري من تصويب سماع مسروق من أمِّ رومان رضي الله عنها، وقد انتقد ذلك الخطيب البغدادي فيما ذكره ابن حجر^{٨٣}، وذكر ابن حجر الجواب عن البخاري في ذلك^{٨٤}.

وأما قضية الاختيار الخاص ففيها شقان، الأول: هو المتعلِّق بالاختيار في المرويِّ لدى البخاري، ومن أمثله:

حدثنا إسحاق بن إبراهيم، سمع المعتمر، أنبأنا عبيد الله، عن نافع، أنَّه سمع ابن كعب بن مالك، يحدث عن أبيه، أنَّه كانت لهم غنم ترعى بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرَتْ جاريةً لنا بشاةٍ من غَنَمِنَا موتاً، فَكَسَرَتْ حجراً فذَبَحَتْهَا به، فقال لهم: لا تأكلوا حتى أسأل النبيَّ صلى الله عليه وسلم، أو أرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم من يسأله، وأنَّه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك، أو أرسل، فأمره بأكلها، قال عبيد الله: فيعجبني أنَّها أُمَّةٌ، وأنَّها ذَبَحَتْ.

تابعه عبدة عن عبيد الله^{٨٥}.

٨١ البخاري، صحيح البخاري ٣/ ١٨٦ برقم: ٢٧٠٤ قال: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا سفيان، عن أبي موسى، قال: سمعت الحسن، يقول: استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال، ... فقال الحسن: ولقد سمعت أبا بكره يقول: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه، وهو يقبل على الناس مرة، وعليه أخرى ويقول: "إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين"، قال أبو عبد الله: قال لي علي بن عبد الله: إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكره بهذا الحديث.

٨٢ العسقلاني، هدى الساري ٢/ ٩٤٠ و٩٦٨-٩٧٠

٨٣ المصدر السابق ٢/ ٩٧٩-٩٨٠.

٨٤ قال البخاري في التاريخ الأوسط ١/ ٣٨ برقم: ١٢٨ بعد أن ساق أحاديث في مشافهة مسروق لأم رومان: "وروى علي بن زيد عن القاسم: ماتت أم رومان زمن النبي صلى الله عليه وسلم. وفيه نظر! وحديث مسروق أَسْنَدٌ".

وكذلك يمكن الإجابة به - على بُعد - عن نقد رواية عطاء عن ابن عباس، حيث قيل: إنَّه الخراساني، ولم يسمع من ابن عباس، والراوي عنه ابن جريج ولم يسمع منه أيضاً. انظر: العسقلاني، هدى الساري ٢/ ٩٨١-٩٨٢.

٨٥ البخاري، صحيح البخاري ٣/ ٩٩ برقم: ٢٣٠٤.

وقد انتقده الدارقطني بالاختلاف على نافع وعلى أصحابه، والاختلاف هو فيمن يروي عنه نافع هذا الحديث، فقيل: ابن كعب بن مالك، وقيل: رجل من الأنصار، وقيل: من بني سلمة، وقيل: معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ، وقيل: عن ابن عمر^{٨٦}، ولم يحر عنه ابن حجر جواباً!^{٨٧}

وأقول: أخرج البخاري في موضعين من حديث معتمر عن عبيد الله^{٨٨}، وأشار إلى متابعة عبدة لمعتمر وقد أخرجها فيما بعد^{٨٩}، وهي من رواية نافع عن ابن كعب بن مالك، يحدث عن أبيه، وأخرج رواية جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة^{٩٠}، وابن كعب بن مالك من بني سلمة^{٩١}، وهم من الأنصار، وتبقى رواية مالك، والظاهر أنه لم يضبط الاسم؛ فقد تردّد فيه فقال: معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ ولم يجزم، ومن قال: عن ابن عمر، فقد سلك الجادة؛ فابن عمر علم في متن الحديث وليس راوياً في إسناده.

والشُّقُّ الثاني: هو المتعلّق بالاختيار في حال الراوي، ويمكن أن يُمثَّل له برواية يحيى بن سليم الطائفي في "صحيح البخاري"، فإنَّ بعض المحدثين المعاصرين قد ضعّف حديثه ذلك، متابعة لمن حكم على يحيى بن سليم بالضعف المطلق دون تفصيل أو اختار ذلك ممن هو دون أئمة الجرح والتعديل من أهل الحديث المتأخرين الذين لخصوا أقوالهم، والأخذ بهذا القول مما لا ينبغي أن يلزم به إمام مجتهد مصنّف في الجرح والتعديل، بل لعلة أوّل المصنّفين في هذا العلم، فإنَّ له اختياره وترجيحه ونظره الذي لم ينفرد به^{٩٢}، ويمكن نقل هذا المثال إلى وحدة الانتقاء.

- | | |
|----|--|
| ٨٦ | الدارقطني، التبع ص ٣٨٥ برقم: ١٠٦. |
| ٨٧ | العسقلاني، هدى الساري ٩٨٧/٢. |
| ٨٨ | البخاري، صحيح البخاري ٣/ ٩٩ برقم: ٢٣٠٤، و٧/ ٩١ برقم: ٥٥٠١. وفي الموضوعين يصدرُ بهما الباب. |
| ٨٩ | المصدر السابق ٧/ ٩٢ برقم: ٥٥٠٤. |
| ٩٠ | المصدر السابق ٧/ ٩٢ برقم: ٥٥٠٢. |
| ٩١ | العسقلاني، تقريب التهذيب ص ٤٦١. |
| ٩٢ | وثقه ابن معين مطلقاً كما هو عند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٩/ ١٥٦، والعجلي في معرفة الثقات ٢/ ٣٥٣، والنسائي عبارته في تضعيفه لئبنة، فقد قال في الضعفاء ص ١٠٨: "ليس بالقوي"، وله كلمة تفصيلية فيه: بتضعيف حديثه عن عبيد الله بن عمر خاصة، وما عداه فلا بأس به كما هو عند المزي في تهذيب الكمال ٣١/ ٣٦٨، وحديثه من كتابه أصح من حفظه، وأقواه ما كان عن ابن خنيم، وكلمة "يخطئ" المنسوبة إلى ابن حبان التي |

وبهذا يظهر شُفوف نظر البخاري وقوّة نقده، فالحديث الذي فيه مثل هذا الاختلاف القوي لا يقدر على تخلص الصواب منه إلا أمثال البخاري، وردّه من الأصل يقدر عليه كل أحد، وههنا لا بُدَّ من كلمة في حق البخاري: إنَّ الأحاديث المختلَفَ فيها التي رجَّح البخاري أحد أوجه اختلافها لَهي أدل على إمامته وقبول كتابه من التي ليس فيها اختلاف؛ ذلك أنَّ كُلَّ أحدٍ يستطيع تصنيفَ ما ليس فيه اختلاف، ويلتحق بها ما كان دون شرط البخاري، فهو تضييق مضاف^{٩٣}، فقد يمكن تصنيف ما اختلف فيه مع الإغضاء في الشروط، لكنَّ البخاري جرى في مضممار آخر. والله تعالى أعلم.

٧. نقد النقد بيان منهج البخاري في اختصار الحديث

مما يُستنبط من منهج البخاري ويُستعمل في نقد النقد المتجه إليه: الاختصارُ، فإنَّ البخاريَّ قد يختصر الحديث الذي فيه إشكال، ويستغني عن بقيته بما قد ساقه من قَبْلُ بطرقٍ سليمة، ويكون باختصار متنه مُشيرًا إلى وجود علة فيه.

وقد نصَّ الدارقطني على وجود هذا المنهج في الإعلال عند البخاري، فقال في حديث زاد فيه ابن عون زيادة: "وهذا الكلام وهم من ابن عون فيما يقال، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس، قاله أيُّوب عنه، وقد أخرج البخاري حديث ابن عون فلم يخرج هذا الكلام فيه فقطعه، ولعلَّه صحَّ عنده أنَّه وهم، ومسلمٌ أتى به إلى آخره"^{٩٤}، وقد يسمى حذفاً أو اختصاراً.

ومنه: قال مالك: أخبرني زيد بن أسلم، أنَّ عطاء بن يسار أخبره، أنَّ أبا سعيد الخدري أخبره أنَّه سَمِعَ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا أسلمَ العبدُ فحَسَنَ إسلامه، يَكْفُرُ اللهُ عنه كُلَّ سيئةٍ كان زَلَفَهَا، وكان بعدَ ذلك القصاصُ: الحسنَةُ بعَشْرِ أمثالها إلى سبع مئة ضِعْفٍ، والسيئةُ بمِثْلِهَا إلا أن يَتَجَاوَزَ اللهُ عنها"^{٩٥}.

نقلها المزي لم أرها في نسخة الثقات المطبوعة ٦١٥/٧، بل فيها: "روى عنه الناس"، ومَن روى عنه: ابن المبارك ووكيع كما هو عند البخاري في التاريخ الكبير ٢٧٩/٨، وقيل إن الإمام أحمد لم يرو عنه غير حديث واحد، وهذا الحديث في مسنده ٣٥٨/٢ برقم: ٨٦٧٧.

٩٣ أي زيادة من البخاري في التشديد على نفسه بعد تشديده أولاً بشرطه فيما يخرجها في صحيحه من أحاديث.

٩٤ الدارقطني، التبصير ص ٣٥٢ برقم: ٨٦.

٩٥ البخاري، صحيح البخاري ١٧/١ برقم: ٤١.

اتَّفَقَ الشُّرَاحُ عَلَى أَنَّ الْبَخَارِيَّ أَسْقَطَ جَمَلَةً مِنْ مِثْنِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَهِيَ: "وَكَتَبَ لَهُ كُلَّ حَسَنَةٍ كَانَتْ زَلْفَهَا"^{٩٦}، ثُمَّ التَّمَسُوا لَهُ الْمَعَاذِيرَ فِي حَذْفِهَا، وَمِنْ أَكْثَرِهَا وَرُودًا عِنْدَهُمْ: أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِلْأَصُولِ فِي كَوْنِ الْكَافِرِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ عَمَلٌ حَالًا كُفْرِهِ، وَخَالَفَهُمْ آخَرُونَ^{٩٧}، ثُمَّ إِنَّ الْبَخَارِيَّ عَلَّقَهُ وَتَلَّكَ إِشَارَةً أُخْرَى مِنْهُ.

وَمِنْ أَمْثَلْتِهِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا ابْنُ حَجْرٍ عَلَى هَذِهِ الْوَحْدَةِ قَوْلَ الْبَخَارِيِّ:

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: "شَهِدْتُ الْمَتْلَاعَيْنِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ زَوْجُهُمَا: كَذَبْتُ عَلَيْهَا إِنْ أَمْسَكْتَهَا. قَالَ: فَحَفِظْتُ ذَلِكَ مِنَ الزُّهْرِيِّ: "إِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ كَذَا وَكَذَا كَانَ وَحَرَّةً فَهُوَ". وَسَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: جَاءَتْ بِهِ لِلَّذِي يُكْرَهُ"^{٩٨}.

وَرَوَاهُ الْبَخَارِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: شَهِدْتُ الْمَتْلَاعَيْنِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا"^{٩٩}.

فَهَذَا الثَّانِي مَخْتَصَرٌ مِنَ الْأَوَّلِ، وَقَدْ انْتَقَدَ فِيهِ الدَّارِقُطْنِيُّ ذِكْرَ ابْنِ عَيْنَةَ التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ مُخَالَفَةً لِأَصْحَابِهِ الَّذِينَ رَوَوْا الْحَدِيثَ عَنْهُ^{١٠٠}، وَوَافَقَهُ ابْنُ حَجْرٍ وَأَرْجَعَ الْجَوَابَ عَنْهُ إِلَى اخْتِصَارِ الْبَخَارِيِّ الْمِثْنَ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ مَنِبِّهًا عَلَى الْعِلَّةِ^{١٠١}.

٩٦ تخريجها ونقل إجماع الشُّرَاحِ عَلَى أَنَّ الْبَخَارِيَّ أَسْقَطَهَا فِي كَلَامِ د. إِبْرَاهِيمَ اللَّاحِمِ فِي بَحْثِهِ الْحَذْفَ فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ، مَفْهُومُهُ وَأَسْبَابُهُ، (غَيْرُ مَنْشُورٍ مَقْدَمٌ لِنَدْوَةٍ "صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ وَالْقَرَاءَاتُ الْمَعَاوِرَةُ" بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودٍ ١٤٤١هـ) ص ٨-٩.

٩٧ العسقلاني، فتح الباري ١/٩٩-١٠٠.

٩٨ البخاري، صحيح البخاري ٨/١٧٤-١٧٥ برقم: ٦٨٥٤.

٩٩ المصدر السابق ٩/٦٨ برقم: ٧١٦٥.

١٠٠ الدارقطني، المتبع ص ٣٢٤ برقم: ٦٩.

١٠١ العسقلاني، هدى الساري ٢/٩٩٧، ولم يخرج به البخاري في باب له تعلَّقَ بالتفريق بين المتلاعنين، فالوضع الأول في (باب من أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بينة)، والثاني في (باب من قضى ولاعن في المسجد). ومن أمثله - أيضاً -: أن البخاري قد ساق حديث توبة كعب بن مالك من طرق

وههنا قد يردُّ اعتراض على نسبة الاختصار إلى البخاري، ومؤداه إلى القول أن البخاري قد حدَّث كما سمع، فيكون قد سمع الحديث الواحد من شيخه على وجهين مختصراً وتاماً، وهذا الاحتمال لا يتأتى مع هذا المثال وأشكاله؛ فيبُعدُ القول إن البخاري سمع هذا الحديث من شيخه ابن المديني مطوَّلاً - نحواً ما - ومختصراً، ثم يأتي البخاري ويسوقه في "الصحيح" على الوجهين! خاصَّةً وأنَّه قد ساقهما في أبواب ليس فيها دلالة ما انتقد على سفيان من الحديث، وأخرج حديثاً آخر في الباب المطابق، فيمكن على هذا إدراجه في وحدة التراجم أيضاً.

٨. ما ادَّعي فيه الانقطاع ومذهب البخاري أن الراوي أخذه من شيخه المذكور في سياق متن الحديث وقصته

وهذا الاستنباط من بديع انتزاعات ابن حجر، ولم أره لغيره وإن كان قد عزا نحوه للقاسبي^{١٠٢}، وقد ورد شيء منه في "صحيح البخاري"، ومن أمثله عنده:

حدثني عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره وعمر ابن الخطاب يسير معه ليلاً، فسأله عمر بن الخطاب عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم سأله فلم يجبه، ثم سأله فلم يجبه، وقال عمر بن الخطاب: نكلتك أمك يا عمر! نزلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرَّاتٍ كلَّ ذلك لا يجيبك، قال عمر: فحرَّكت بعيري ثم تقدمت أمام المسلمين، وخشيت أن ينزل فيَّ قرآن، فما نشبت أن سمعتُ صارخاً يصرُخ بي، قال: فقلت: لقد خشيت أن يكون نزل فيَّ قرآن، وجئتُ

مطوَّلاً في صحيح البخاري ٦/ ٣ برقم: ٤٤١٨، ٦/ ٧٠ برقم: ٤٦٧٧، واختصره حين وقوع الخلل في إسناده، صحيح البخاري ٤/ ٤٨ برقم: ٢٩٤٨، وقد أخرج في باب لا تعلق له بتوبة كعب بن مالك رضي الله عنه، في (باب من أراد غزوة فوري بغيرها، ومن أحب الخروج يوم الخميس)، فعلى هذا يمكن إدخاله في المبحث الأول، ونقد الدارقطني له في التبع ٣٨١-٣٨٢ برقم: ١٠٤، وجواب العسقلاني في هدى الساري ٢/ ٩٥٩. ومما ذكر العسقلاني أن البخاري اختصره للعلَّة ما أورده في فتح الباري ٨/ ٦٧٠.

١٠٢ العسقلاني، فتح الباري ٨/ ٥٨٣، والقاسبي: أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري، له ترجمة عند الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٧٩-١٠٨٠.

رسول الله صلى الله عليه وسلم فَسَلَّمْتُ عليه، فقال: "لقد أنزلت عليَّ الليلة سورة، لَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعْتُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ". ثم قرأ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١] ١٠٣.

وقد انتقده الدارقطني بالإرسال ١٠٤ لكون أسلم لم يدرك زمان القصة، وأجاب عنه ابن حجر بنحو ما مرَّ آنفاً، فقال: "قلت: بل ظاهر رواية البخاري الوصل؛ فإنَّ أوله وإن كان صورته صورة المرسل فإنَّ بعده ما يصرِّح بأن الحديث لأسلم عن عمر، ففيه بعد قوله: فسأله عمر عن شيء فلم يجبه: (فقال عمر: نزلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات، كل ذلك لا يجيبك)، (قال عمر: فحرَّكتُ بعيري، ثم تقدَّمتُ أمامَ الناس، وخشيتُ أن ينزل فيَّ قرآن)... وساق الحديث على هذه الصورة، حاكياً لمعظم القصة عن عمر، فكيف يكون مرسلًا؟! هذا من العجب! والله أعلم" ١٠٥.

وقال في موضع آخر: "هذا السياق صورته الإرسال؛ لأنَّ أسلم لم يدرك زمان هذه القصة، لكنَّه محمول على أنَّه سمعه من عمر؛ بدليل قوله في أثناؤه: قال عمر: فحرَّكتُ بعيري... إلخ، وإلى ذلك أشار القاسبي... ١٠٦". وذكر أنَّه قد جاء موصولاً عن جماعة ١٠٧ كما نصَّ عليه الدارقطني من قبل.

٩. نقد النقد بالانقطاع بورود الحديث بالتصريح بالسمع

انتقد الدارقطني أحاديث في صحيح البخاري بعدم سماع بعض رواياتها من بعض إرسالا - انقطاعاً - أو تدليسا، ومن ذلك رواية البخاري:

حدثنا محمد بن عبد الرحيم، حدثنا سعيد بن سليمان، قال: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن أنس بن مالك، قال: كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لا يَغْدُو يومَ الفِطْرِ حتى يأكلَ تمراتٍ.

١٠٣ البخاري، صحيح البخاري ٥/ ١٢٦ برقم: ٤١٧٧، و٦/ ١٣٥ برقم: ٤٨٣٣ عن عبد الله بن مسلمة، و٦/ ١٨٩ برقم: ٥٠١٢ عن إسماعيل، ثلاثتهم عن مالك به مثله.

١٠٤ الدارقطني، التتبع ص ٤١٣ برقم: ١٢٤.

١٠٥ العسقلاني، هدى الساري ٢/ ٩٨١.

١٠٦ العسقلاني، فتح الباري ٨/ ٥٨٣.

١٠٧ وذكر ابن عبد البر طرفاً من ذلك في التمهيد ٣/ ٢٦٤-٢٦٥.

وقال مَرْجَى بن رِجاء: حَدَّثني عبيد الله، قال: حَدَّثني أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويأكلهن وتراً^{١٠٨}.

انتقده الدارقطني بأن هُشِيمًا كان يدلّسه عن عبيد الله بن أبي بكر، وعزا إنكاره إلى أحمد بن حنبل^{١٠٩}، وظاهر أنه في "صحيح البخاري" بتصريح هُشِيمٍ بإخبار عبيد الله إياه بالحديث، وبذلك أجاب ابن حجر، وقال: "وأحمد بن حنبل إنما استنكره لأنه لم يعرفه من حديث هُشِيمٍ؛ لأن هُشِيمًا كان يحدث به قديماً هكذا، ثم صار بعد لا يحدث به إلا عن محمد بن إسحاق، ولهذا لم يسمعه منه إلا كبار أصحابه، وأمّا قوله: إن هُشِيمًا كان يدلّس فيه، فمردود؛ فرواية البخاري نفسها عن هُشِيمٍ قال: أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر... فدكرها، والعجب من الإسماعيلي أيضاً، فإنه أخرجه من رواية أبي الربيع الزهراني عن هُشِيمٍ، عن عبيد الله، ثم قال: هُشِيمٌ يدلّس. وكأنه لمّا رواه عنه مُعَنَّظٌ أن هُشِيمًا دلّسه، ومن هنا يظهر سُفُوفُ نظر البخاري على غيره... وقد ظهر بما قرّره أن إحدى الطريقتين لا تُعل الأخرى. والله أعلم"^{١١٠}.

والبخاري يُنزل في إسناد هذا الحديث وقد نزل لغاية وهي: التصريح بالإخبار، وقال ابن حجر: "ولهذا نزل فيه البخاري درجة؛ لأن سعيد بن سليمان من شيوخه وقد أخرج هذا الحديث عنه بواسطة؛ لكونه لم يسمعه منه، ولم يلق من أصحاب هُشِيمٍ مع كثرة من لقيه منهم من يحدث به مصرحاً عنه فيه بالإخبار، وقد جزم أبو مسعود الدمشقي بأنه كان عند هُشِيمٍ على الوجهين، وأن أصحاب هُشِيمٍ القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الأول، فلا تُضَرُّ طريق ابن إسحاق المذكورة، قال البيهقي: ويؤكد ذلك أن سعيد بن سليمان قد رواه عن هُشِيمٍ على الوجهين، ثم ساقه من رواية معاذ بن المثنى عنه عن هُشِيمٍ بالإسنادين المذكورين، فرجح صنيع البخاري، ويؤيد ذلك متابعة مَرْجَى بن رِجاء لهشيم على روايته له عن عبيد الله بن أبي بكر، وقد علّقها البخاري هنا، وأفادت ثلاث فوائد: الأولى: هذه، والثانية: تصريح عبيد الله فيه بالإخبار عن أنس، والثالثة: تقييد الأكل بكونه تراً...^{١١١}. فهذا الراوي قد روى الإسنادين عن هُشِيمٍ فهو ضابط للاختلاف عليه. والله تعالى أعلم.

١٠٨ البخاري، صحيح البخاري ١٧ / ٢ برقم: ٩٥٣.

١٠٩ الدارقطني، التبع ص ٤٧٧ برقم: ١٦٠.

١١٠ العسقلاني، هدى الساري ٢ / ٩٣٨-٩٣٩.

١١١ العسقلاني، فتح الباري ٢ / ٤٤٦-٤٤٧.

الخاتمة

خَلَصَتْ هذه الدراسة إلى استنتاج وحدات تشتمل على جوامع ما اصطَلَحَتْ على تسميته (نقد النقد الحديثي)، وقد اختصَّت بما كان من النقد متجهاً جهةً "صحيح البخاري"، وقد أُصِّلَتْ من منهج البخاري في تصنيفه، وكانت وحداتُ نقد النقد التي اقترَحَتْها هذه الدراسة قد انتظمت: التراجُم، والانتقاء، والتبعيَّة، والجمع، وبيان الاختلاف، والاختيار، والاختصار، والسياق، والتصريح بالسمع.

وتوصي هذه الدراسة بتكثيف الدراسات في هذا الفرع من فروع علوم الحديث (نقد النقد) وتمحيص وحداته، والزيادة عليها، أو ضمَّ بعضها إلى بعض - حسب رؤية الباحث المتناول لمادَّتها-، وتعميم معطيات هذا العلم لتشمل مصادر السنَّة الأخرى، و"صحيح مسلم" منها خاصَّة، وإدخال مادة (نقد النقد) في الدرس الحديثي الأكاديمي.

المصادر والمراجع

أبو سمحة، عبد السلام أحمد، منزلة الحديث الضعيف ظاهراً المنجبر حكماً وقرائن جبره، بحث مقبول للنشر في المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية/ جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠١٠م.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، عناية: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، ١٤٢٢هـ.

البخاري، التاريخ الأوسط، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، دار الوعي - مكتبة دار التراث، حلب - القاهرة، ١٣٩٧هـ.

البُستي، محمد بن حَبَّان (ت ٣٥٤هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الطبعة الأولى، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

الترمذي، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، العلل الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، الطبعة الأولى، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ.

الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن (ت ٣٨٥هـ)، التبع (مطبوع مع الإلزامات)، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، الطبعة الرابعة، دار الآثار، صنعاء، ١٤٣٣هـ.

الدغمومي، محمد، نقد النقد وتنظير النقد العربي، الطبعة الأولى، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٤٢٠هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، الموقظة، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدَّة، الطبعة الثانية، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٢هـ.

الذهبي، ذكر من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور الميادين، الطبعة الأولى، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٤٠٦هـ.

الرازي، ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت ٣٢٧هـ)، كتاب العلل، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد الحميد وخالد الجريسي، (دون طبعة وتاريخ).

- زرفاوي، عمر، نقد النقد مقارنة إيستمولوجية، مجلة الآداب، م٢٨م، ٢٤، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٣٧هـ.
- الزُرقي، عادل بن عبد الشكور، دراسة لأجوبة ابن حجر على انتقادات الدارقطني على البخاري، مجلة مؤتمر مسند ٢، جامعة ملايا- كوالالمبور، ٢٠١٣م.
- سرميني، محمد أنس، منهج المحدثين في درء العلل، مجلة جامعة مرمرة للإلهيات، إسطنبول، العدد ٤٧، ٢٠١٤م.
- الشياني، أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١)، علل الحديث ومعرفة الرجال، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٩.
- الطبراني، سليمان بن أحمد أبو القاسم، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (د.ط)، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، الطبعة الثالثة، دار الرشيد، دمشق، ١٤١١هـ.
- العسقلاني، فتح الباري، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- العسقلاني، هُدى = هُدى الساري (مقدمة فتح الباري)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الطبعة الرابعة، دار طيبة، الرياض، ١٤٣٢.
- كافي، أبو بكر، منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها من خلال الجامع الصحيح، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢١.
- المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- الندوي، محمد زكريا بن يحيى، الأبواب والتراجم لصحيح البخاري، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٣هـ.